



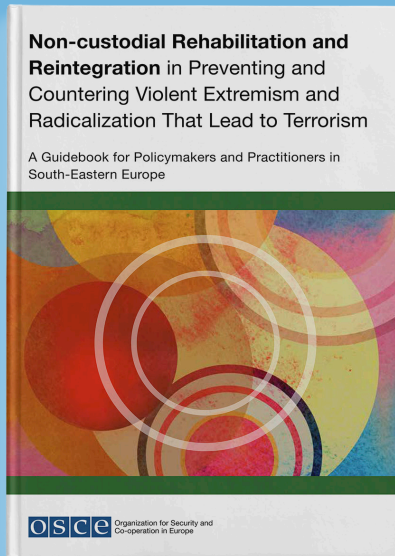
الائتلاف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

تقارير دولية 

17

إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون لمكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

دليل لواقعي السياسات والممارسين في جنوب شرق أوروبا





تقارير دولية

إصدار شهري يصدر عن الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير مركز الدراسات والبحوث

ملاحظة: الأفكار الواردة في هذا التقرير تُمثّل رأي مؤلفيه ولا تُمثّل رأي التحالف بالضرورة

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث



توق TAOQ

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org

هاتف: +966 114890124



تقارير دولية

17

سبتمبر 2020

إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون لمكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب دليل لوضعي السياسات والممارسين في جنوب شرق أوروبا

نشرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا الدليل الوافي الذي يتناول برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون، في يناير ٢٠٢٠م؛ ليكون أداة مكتملة للبرامج المهتمّة ببيئة السجن. وهو يُبرز أهمية المجتمعات والجهات غير الحكومية في هذه العملية، ويتضمّن مجموعة من الإرشادات والتوصيات لوضعي السياسات العاملين على تطوير إستراتيجيات وبرامج لإعادة تأهيل الأفراد المنتمين إلى جماعات متطرّفة، وكفّهم عن العنف وإدماجهم في مجتمعاتهم. ويتضمّن ملحقاً يحتوي على أمثلة مفيدة عن البرامج المطبّقة في دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو غنيّ بالأفكار والإستراتيجيات التي يمكن تطبيقها في مختلف دول العالم.

وصايا الدليل

وسلامته، وفرض شروط مناسبة تحقّق التوازن بين ضمان أمن المجتمع المحليّ وتوفير الفرص لإبعاده عن التطرف والعنف.

وينبغي وضع مفهوم إعادة التأهيل والإدماج ضمن الأطر القانونية وأطر السياسات العامة ذات الصلة، مع تأكيد أهمية إجراء تقييم مهني وموضوعي لاحتياجات كل مستفيد، والمخاطر التي قد يهدّد بها المجتمع، فضلاً عن اتخاذ الخطوات المناسبة لتلبية احتياجات النساء والأطفال، والاعتراف بأهمية التعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومراقبة جدوى الإستراتيجيات والبرامج المستخدمة وتقييمها، وضمان تطبيق هذه البرامج والمبادرات في إطار حقوق الإنسان والقوانين الدوليّة.

ومن الضروريّ أن تشمل الأطر القانونية وأطر السياسات العامة جميع أنواع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ومن ذلك الجماعات اليمينية المتطرفة، وعدم حصر التطرف بالتنظيمات الإسلامية كتتنظيم (داعش).

وعلى الحكومات النظر في إمكانية وضع سياسات أو مبادئ توجيهية لتعزيز برامج إعادة التأهيل والإدماج، بأن تشمل بنوداً توضح أهداف كل برنامج، وتحديد مسؤوليات أصحاب المصلحة فيه، وتتيح تبني إستراتيجيات وبرامج لتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية والعملية المختلفة للمستفيدين، مع تأكيد أهمية الالتزام بشرعة حقوق الإنسان، وتيسير تبادل المعلومات

يوصي الدليل باستخدام «منهج الصحة العامة» لمحاربة التطرف العنيف، وهو منهج يلقى رواجاً لدى الحكومات المحاربة للعنف عموماً. ويهتم هذا المنهج بتطوير البرامج والإستراتيجيات الرامية إلى منع العنف بدلاً من معالجة تداعياته، وذلك بالتصدّي للأسباب المؤدّية إليه. ويتكوّن من ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: منع العنف قبل وقوعه، بوضع إستراتيجيات على المستوى المحليّ، تهدف إلى التخفيف من مخاطر وقوعه.

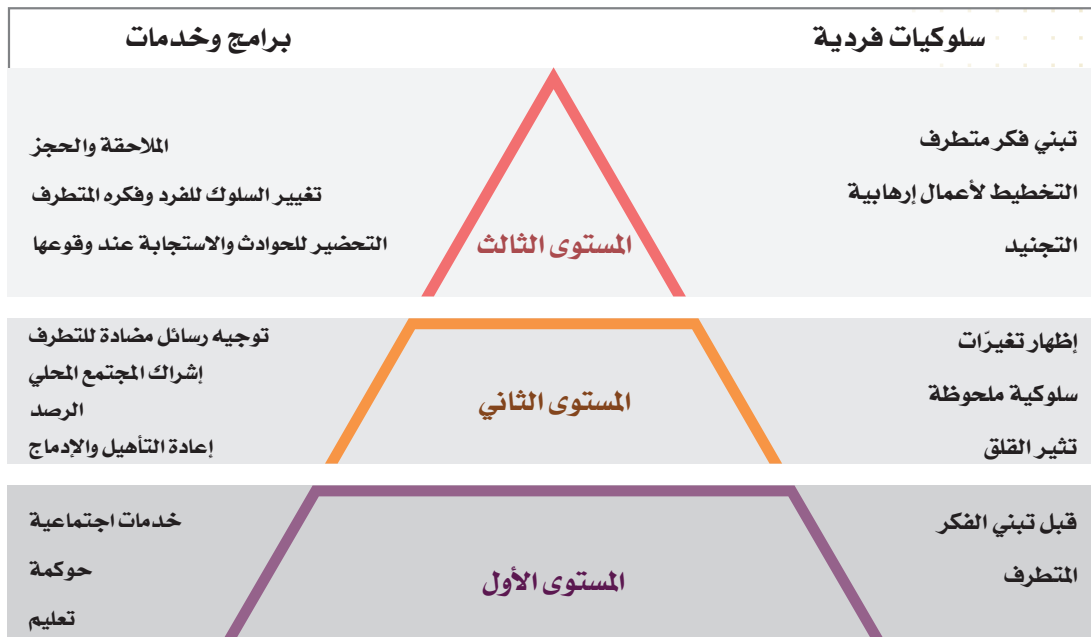
المستوى الثاني: استهداف الأفراد المعرضين لمخاطر مرتفعة.

المستوى الثالث: استهداف الأفراد ذوي الفكر المتطرف العنيف؛ لإعادة تأهيلهم على المدى البعيد.

وفي هذا النموذج، تتدرج برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون تحت المستوى الثالث.

ويجب البدء بتقديم الدعم للسجين لتسهيل انتقاله إلى المجتمع في أثناء احتجازه في السجن (قبل ستة أشهر على الأقل من الإفراج عنه) على أن يستمر ذلك بعد إطلاق سراحه، مع إشراكه السجين في مراحل العملية كلّها. ويجب أن تشجّع هذه البرامج التعاون بين عائلات السجناء ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع المحليّ، للحدّ من آثار الوصم بالعار والقضاء على التحيز والتمييز تجاه السجين المفرّج عنه، وضمان أمنه

نموذج الصحة العامة لمكافحة ظاهرة التطرف العنيف



غالبًا ما تشمل الاحتياجات والتحديات التي ينبغي معالجتها: اضطراب ما بعد الصدمة، والقلق، والإحساس بعيشة الحياة، وخيبة الأمل، والعُدوانية، والشعور بالذنب أو العار، وقلة فرص العمل، والوصم الاجتماعي. وقد طُوِّرت حتى الآن بضعة أدوات تقييم ثبتت فاعليتها في معالجة التطرف العنيف، منها: نموذج تقييم مخاطر التطرف القائم على العنف (VERA-2) الذي طُوِّره الاتحاد الأوروبي. ونموذج الإرشادات المتعلقة بمخاطر التطرف (ERG+22) الذي طُوِّرته مصلحة السجون ومراقبة الإفراج المشروط في المملكة المتحدة. ونموذج تقييم التطرف الإرهابي (TRAP 18)، ونموذج إدارة المخاطر السريرية التاريخية (HCR 20) المعروف عالميًا.

(3) التعاون وتبادل المعلومات

تبادل المعلومات عند وضع الإستراتيجيات وبرامج السياسة العامة مهم جدًا، وإن لم يكن بالأمر السهل عمليًا. فالوكالات والمنظمات تستخدم أطرًا مهنية وأخلاقية مختلفة قد تحول دون مشاركة المعلومات لديها، وإن تبادل المعلومات قد يخالف لوائح جمع البيانات وتخزينها، وفي بعض الأحيان يتعدى على أجهزة الشرطة والأمن والمخابرات مشاركة المعلومات السرية أو الحساسة التي بحوزتها.

ويمكن لتطوير العلاقات الشخصية بين العاملين في المنظمات المختلفة أن يُسهّل تبادل المعلومات فيما بينها أحيانًا، إلا أن ذلك لا يُغني عن ضرورة وضع أطر واضحة (منها الأطر التشريعية)؛ لتمكين تبادل المعلومات والحفاظ على خصوصية العميل في الوقت ذاته، بأن يُنَاح للجهات المختلفة التعاون معًا عند تقييم كل حالة فردية بطريقة منهجية منتظمة. وينبغي أن يوضّح هذا الإطار للخبراء المتخصصين والمستفيدين من البرنامج على السواء نوع المعلومات المتبادلة، ومتى يجري تبادلها، والجهات التي تتبادل المعلومات، والغرض من ذلك.

(4) خطة المعالجة استنادًا إلى التقييم

هي خطة معدة للمستفيد على نحو خاص؛ بناءً على نتائج تقييم احتياجاته والمخاطر التي قد يُحدثها، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبالتعاون الوثيق مع المستفيد نفسه. ويجب إشراك الأفراد محل ثقة المستفيد (كالمعلمين وأفراد الأسرة) في هذه العملية ما أمكن. ويجب أن يتلاءم الدعم المقدم للفرد مع احتياجاته، وقد يشمل واحدًا أو أكثر مما يأتي: الدعم النفسي، وتطوير المهارات، والتعليم الأساسي، والرعاية الصحية، والمساعدة في الحصول على عمل ومسكن، والدعم الاقتصادي والاجتماعي، وبناء جسور الحوار والتواصل مع المجتمع.

مع مختلف الجهات المشاركة في البرنامج، مع حماية خصوصية المستفيدين منه.

إعداد البرامج وتنفيذها

عند إعداد برامج إعادة التأهيل والإدماج لا بدّ من مراعاة العناصر الآتية:

(1) التقييم الشامل للموارد

أي تقييم الموارد المتوفرة عند إعداد هذه البرامج؛ لفهم قدرات الجهات القائمة على تنفيذها، ولتحديد الموارد والخبرات والبرامج التدريبية الإضافية اللازمة. وينبغي أن تشمل عملية المسح كلاً من الجمهور المستهدف (كالمطرفين من مرتكبي أعمال العنف سابقًا وأفراد أسرهم)، والخبراء وأفراد المجتمع المحلي (كالمختصين الاجتماعيين والمعلمين والزعماء الدينيين) القادرين على المشاركة في هذه المبادرات، فضلاً عن برامج محاربة العنف المطبّقة حاليًا (كالبرامج المعنيّة بمحاربة عنف العصابات)، التي يمكن تعديلها لتناسب أغراض إعادة التأهيل والإدماج. ولكن في حال استخدام هذه البرامج ومزوّديها لأغراض إعادة التأهيل والإدماج (المستوى الثالث في الهرم) ينبغي على صنّاع القرار الحذر ومراعاة الجوانب السياسية والأمنية التي تحيط ببعض الحالات لهؤلاء الأفراد.

وينبغي أن يتضمّن التقييم ثلاثة عناصر إضافية: مستويات الثقة بين العاملين في مجال تطبيق القانون وغير العاملين فيه، وبين الشرطة والمجتمعات. والممارسات والاتفاقات المتّبعة لتبادل المعلومات وحماية خصوصية البيانات.

ومواقف المجتمع المحلي تجاه إعادة تأهيل وإدماج الأفراد المدانين بارتكاب جرائم الإرهاب أو بصلتهم بإرهابيين.

(2) التقييم الشامل للاحتياجات

من المهم إجراء تقييم شامل وتشخيصي لاحتياجات الأفراد المستهدفين بالبرنامج، وللمخاطر المتوقعة منهم؛ لتجنّب تورّطهم أو تورّط مجتمعاتهم بمزيد من التطرف. وعند تطوير أدوات التقييم ينبغي مراعاة سنّ المستفيد وجنسه وصحّته النفسية. ويمكن استخدام أدوات تقييم خاصّة بالتطرف العنيف؛ لفهم مدى تمسّك الفرد بالعنف ودوافعه لذلك، ومستوى التزامه بأي فكر يحضّ عليه، وقدرته على ممارسة العنف، ونيّاته، والسياق الاجتماعي، واحتياجاته النفسية والعملية. أما أولئك العائدون من مناطق النزاع في العراق وسوريا، فيجب فهم العوامل التي دفعتهم إلى مغادرة تلك المناطق أيضًا.

الحاصل في تنفيذ البرنامج باستمرار للتحقق من أنه يلبي احتياجات الفرد المتغيرة غالباً. ويجب عند قياس أثر أي إستراتيجية أو برنامج مراعاةً الحواجز المجتمعية والثقافية الكبيرة غالباً التي تواجه الأفراد الذين يأملون في الابتعاد عن التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

الإستراتيجيات والبرامج

يمكن تصنيف أنواع الدعم المتاحة في برامج إعادة التأهيل والإدماج في خمس مجموعات رئيسية:

أ- الدعم الاقتصادي والاجتماعي

يشمل هذا النوع من الدعم المساعدة في الحصول على فرص التعليم، وتأمين المسكن، والتدريب المهني، وتطوير المهارات، والعثور على عمل، والرعاية الطبية. وعلى أهمية التعليم والتدريب المهني وتطوير المهارات في إعادة التأهيل والإدماج، قد يُصاب المستفيد من البرنامج بإحباط كبير إذا لم يؤد ذلك إلى حصوله على عمل.

ويمكن أن تشرف على تقديم هذا النوع من الدعم السلطات بالتعاون مع مصلحة السجون، أو وكالات مراقبة الإفراج المشروط عن السجناء، ويمكن أيضاً إقامة شراكة مع القطاع الخاص لتقويم احتياجات الاقتصاد المحلي وتقديم التدريب وفرص العمل للمستفيدين. مع ضرورة توخي الحذر كيلا يوحى البرنامج لعامة الناس بأن حكومتهم تفضل مصلحة المستفيدين على مصلحة سائر أفراد المجتمع المتزمين بالقانون.

ب- الدعم النفسي

ليس من المؤكد وجود علاقة سببية مباشرة بين الاضطراب النفسي والتطرف العنيف، ولكن هناك أدلة على أن الاضطرابات النفسية تسهم في نمو التطرف والعنف لدى الشباب. ويعد الدعم النفسي الاجتماعي مهماً ولا سيما للأفراد المصابين بصدمة نتيجة العنف (بسبب العيش في منطقة صراع مثلاً) وأولئك الذين يعانون القلق أو الاكتئاب.

ومن أبرز أنواع الدعم النفسي الاجتماعي التي ثبتت جدواها: مساعدة الفرد على تغيير سلوكه، وتعزيز مهاراته في التأقلم والسيطرة على العواطف، وتعزيز مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات واتخاذ القرار السليم، وتعزيز احترام الذات، ومعالجة قضايا الانتماء والهوية.

ت- الإرشاد الديني والفكري

تُعنى بعض الإستراتيجيات والبرامج بعلم الأديان أو بعلم السياسة، كونهما جزءاً من إعادة التأهيل والإدماج، ولكن ينبغي

5) تحديد الجهة المسؤولة

في البرامج التي تنطوي على مشاركة جهات مختلفة في تقديم الدعم لحالة معينة، من الضروري تحديد جهة رئيسة تتولى تنسيق الأنشطة المختلفة للجهات المعنية، وتكون نقطة اتصال مع المستفيد وعائلته ومجتمعه. ولا يجوز إسناد هذا العمل القيادي إلى الشرطة أو الجهات الأمنية لسببين رئيسيين: قد يؤدي ذلك إلى تقويض الجهود المبذولة لكسب ثقة أفراد المجتمع، الذين قد يترددون في العمل مع الشرطة، ويُحتمل أن يكون لدى الشخص المستهدف تجارب سابقة سلبية مع الشرطة تُضعف ثقته بمؤسسات الدولة. ومن الأفضل إسناد هذا العمل إلى مختص بالرعاية الاجتماعية أو إحدى منظمات المجتمع المدني.

6) نشر أهداف البرنامج وفوائده

من أهم مكونات نجاح أي إستراتيجية أو برنامج حكومي وضع خطة إعلامية لنشر أهداف البرنامج وفوائده بين عموم الناس الذين قد يزرون فيها أسلوباً شديداً «النعومة» في التعامل مع الإرهاب من جهة، وبين المستهدفين من الأفراد والجماعات الذين قد يزرون فيها وسيلةً لوصمهم بالعار من جهة أخرى. ومن ثم ينبغي وضع إستراتيجية إعلامية تهدف إلى إقناع عموم الناس بأهمية الاستثمار في برامج إعادة التأهيل والإدماج لمنع الإرهاب ومكافحته؛ فهذه البرامج ليست وسيلةً لمساعدة الإرهابيين بقدر ما هي طريقة ذكية للتخفيف من مخاطر عودتهم إلى الإرهاب والعنف، وتجنب آثارهما في المجتمع. ويجب أن تهدف الإستراتيجية إلى الحد من آثار الوصم بالعار التي تصيب عادةً المتطرفين المفرج عنهم والأفراد الذين يساعدون في اندماجهم في المجتمع.

7) المراقبة المستمرة والتقييم

لا شك في صعوبة قياس الأثر الناتج عن برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون، ولكن المراقبة المستمرة والتقييم المناسب لأي إستراتيجية أو برنامج أمران حاسمان لوضع الحلول الناجحة. ومعظم الإستراتيجيات والبرامج تُنفذ على أساس التجربة والخطأ؛ نظراً لمحدودية معرفتنا المدعومة بالأدلة في هذا الميدان، فالحاجة ماسة إلى بناء قاعدة أدلة يمكن التعويل عليها، بدمج وسائل التقييم في إعداد البرنامج ونشر نتائج التقييم علناً ما أمكن.

وعند إعداد أي إستراتيجية أو برنامج، لا بد من إطار نظري يوضح العلاقة بين المنهج المقترح لتغيير السلوك وأهداف البرنامج والنتائج المرجوة منه. ومن المهم أيضاً تقويم التقدم

تجربتهم مع أولئك الراغبين في ترك التطرف، وقدرتهم على محاورتهم بالأسلوب الذي يفهمونه. فضلاً عن إدراكهم واقع الارتباط بالمنظمات الإرهابية العنيفة وسبل الخروج منها. فهم غالباً مؤهلون لتحديد مؤشرات المخاطر واحتياجات الفرد وتقويتها بدقة. لكن ينبغي الحذر عند إشراكهم في العملية؛ بالحرص على إخضاعهم لفحص أمني دقيق، وإعدادهم جيداً قبل المشاركة في أي نشاط.

(2) المرشدون الدينيون

يمكن للمرشدين الدينيين المدربين توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمستفيد، وبناء علاقات ثقة مع عائلته، ويمكنهم مساعدته في الحصول على عمل أو مسكن أو فرصة تعليمية. وأهم من ذلك كله، يمكنهم المساعدة في إعادة إدماج المجرمين السابقين في الجماعات الدينية، وتعزيز قيم التسامح لديهم ولدى الجماعات التي يُدمجون فيها.

(3) خبراء علم النفس والرعاية الاجتماعية

يمكن الاستعانة بعلماء النفس والأطباء النفسيين في علاج حالات الاكتئاب والقلق، ويمكن للعاملين في ميدان الرعاية الاجتماعية مساعدة الأفراد في تطوير مهارات التفكير النقدي، والتخلي عن الفكر المتطرف، وتلبية احتياجاتهم العملية كالعثور على مسكن وفرصة عمل. ويستطيعون أيضاً مساعدة عائلة الفرد على التأقلم مع الوضع والتعامل مع المخاطر المتعلقة بأمنهم، وتقديم إرشادات لهم عن أفضل سبل التعامل مع الفرد ودعمه.

(4) منظمات المجتمع المدني

لمنظمات المجتمع المدني أثرٌ حاسم في تنفيذ السياسات العامة والبرامج الحكومية، وغالباً ما تتلقى تمويلاً حكومياً للقيام بذلك. فهي تُسهم في عملية إعادة التأهيل والإدماج، ويرجع ذلك إلى قدرتها غالباً على كسب ثقة الأفراد والمجتمعات؛ لأنها ليست جزءاً من الحكومة. ويمكن لهذه المنظمات تقديم شتى أنواع الدعم؛ كالإرشاد الديني، والمساعدة القانونية، والتدريب المهني، والفرص التعليمية. ويمكنها تسهيل انتقال السجن السابق إلى المجتمع ودمجه فيه. وتعدُّ منظمات المجتمع المدني التي تقودها سيدات ذات أهمية كبيرة لتلبية احتياجات المستفيدين من برامج إعادة التأهيل والإدماج.

(5) الأسرة والأصدقاء

يمكن أن يساعد أفراد الأسرة والأصدقاء المقربون في إعداد برامج إعادة التأهيل والإدماج وتنفيذها. فيستطيعون مثلاً مساعدة الأفراد في تحديد نقاط قوتهم ومهاراتهم وتطويرها،

الامتناع عن استخدام هذه الإستراتيجيات ما لم يُظهر التقييم التشخيصي للفرد أن حالته الذهنية تستدعي المعالجة، ولا ينبغي السعي إلى إجبار أي إنسان على تغيير معتقداته؛ لأن في ذلك انتهاكاً لحقوقه.

وفي حال استخدام هذه البرامج، ينبغي تجنب الاهتمام بعقيدة دينية محدّدة، والاهتمام بإيصال مجموعة من المبادئ العامة التي تشجع على تقبل التنوع وقيم السلام والتسامح. ومن أفضل أنواع البرامج الواعدة المعنيّة بالدين والعقيدة: تلك التي تلبي الاحتياجات العملية والنفسية والاجتماعية للمستفيدين، والجلسات الفردية التي توسّع مدارك المستفيد ونظرته إلى العالم، وتدعوه إلى التفكير النقدي في العقائد المتطرفة التي تحض على العنف، فضلاً عن الجلسات الجماعية التي تتيح للمشاركين فرصة اكتشاف الاختلافات في وجهات نظرهم وآرائهم.

ث- الدعم الأسري

مشاركة الأسرة مكوّن أساسي في برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجن، وتشمل عادةً الوالدين أو الأقارب أو أقران المستفيد. ويمكن توفير الدعم الأسري بواسطة المنظمات غير الحكومية، أو المختصين في حماية الطفل أو المختصين الاجتماعيين، أو رجال الشرطة المكلفين حماية المجتمع، أو العاملين في مجال الصحة النفسية. وتتضمن هذه البرامج تقديم المشورة للأسرة في وسائل إقامة علاقة إيجابية مع الشخص المستهدف، والتعامل مع التحديات النفسية التي يواجهها، وإدارة أي مخاطر تتعلّق بأمنهم أو وصمهم بالعار.

ج- الدعم الثقافي والترفيهي

يمكن للأنشطة الترفيهية والثقافية، كالرياضة والفنون والموسيقى والمسرح، أن يكون لها أثرٌ عميق في برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجن. فهي تُتيح للأفراد فرصة التعبير عن أنفسهم، وتعزيز ثقتهم بها، وتكوين علاقات إيجابية مع الآخرين. ويمكنها توفير صيغة بديلة من صيغ الدعم في غياب خدمات الدعم النفسي الاجتماعي التقليدية. ويمكن أن تساعد الفنون في شحذ التفكير النقدي، وقد تكون الرياضة وسيلة ناجحة لإقامة رابط قوي بين مقدمي البرنامج والشباب المنسلخين عن مجتمعاتهم ومدارسهم، ما يوفر لهم فرصاً للتأثير في المتطرفين وثقافتهم.

الجهات الداعمة

(1) المستفيدين من البرامج سابقاً

يمكن للأفراد الذين شاركوا سابقاً في عملية إعادة التأهيل والإدماج العمل بصفة مرشدين للمستفيدين الحاليين؛ بفضل

التعاون المُجدي

لمَّا كانت برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون تتطلب جهوداً من جهات مختلفة، فكان لا بدَّ من اعتماد وسيلة تُتيح التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها. لكن تحقيق ذلك ليس بالأمر الهين. ومن أبرز أمثلة تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المشاركة:

● **بيوت المعلومات في الدنمارك:** وُضعت هذه المبادرة لتوفير منصّة تتيح لممثليّن عن جهات مختلفة، كالشرطة والحكومة، الاجتماع معاً لدراسة الحالات المتطرفة وتقويمها كل أسبوعين. يحدّد الفريق ما إذا كان الفرد قد ارتكب جريمةً جنائية أم لا، وما إذا كان عليهم الاكتفاء بالاستمرار في مراقبته أو تقديم نوع آخر من الدعم له. وإن كانت هناك ضرورةٌ لذلك فما الإستراتيجية التي ينبغي اتباعها؟ تتولّى الحكومة تمويل هذه المبادرة المتميّزة بسرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها؛ لأنّ أفراد الفريق كافّة لديهم صلاحيات اتخاذ القرار.

● **المركز المتخصّص بمكافحة التطرف في ألمانيا:** هو فريق من عشرة خبراء في تخصصات شتى؛ كعلم الأديان والسياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع، يعملون بالتعاون مع رجال الشرطة. ينهض الفريق بإجراء تقويم للاحتياجات والمخاطر والتهديدات المتعلقة بالعملاء المحتملين، ومنهم الأفراد العائدون من مناطق النزاع، ثم تحديد مزوّد الخدمت لتلبية الاحتياجات التي كشفها التقويم، ثم يضع الفريق خطة لإدارة كل حالة، ويطلع عليها ضابط الشرطة المكلف العمل مع المركز، وهو يشرف بعدئذ على تنفيذ تلك الخطة.

بناء القدرات

يتطلّب وضع برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون وتنفيذها الاستثمار في مجموعة متخصّصة من الأدوات والبرامج التدريبية، فضلاً عن تعزيز قدرات المؤسسات المشاركة. ويشمل ذلك:

أ. خدمات السجون ومراقبة الإفراج المشروط

السجون بيئة مهنية وآمنة للحدّ من مخاطر تحوّل السجين إلى التطرف العنيف، ولتيسير بدء عملية إبعاده عن التطرف والعنف في أثناء احتجازه. ويجب على الحكومات توفير التمويل الكافي والتدريب المتخصّص للعاملين في مراقبة الإفراج المشروط عن المساجين؛ لتعزيز فهمهم للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ومساعدتهم على إدارة الاحتياجات الاستثنائية للإرهابيين عند الإفراج عنهم.

ويمكنهم نقد المسوّغات التي يتخذها هؤلاء لتسويع دعمهم لاستخدام العنف، وتوفير شعور مستمرّ بالانتماء، ومعالجة مشاعر الظلم التي قد تكون عائقاً للمصالحة مع المجتمع على المدى البعيد، وهي عملية ضرورية لنجاح هذه البرامج. لكن قبل إشراك أفراد الأسرة فيها، ينبغي الحذر والتحقّق من أنهم ليسوا سبباً في تطرف الفرد، وأنهم مؤهلون لدعم العملية بدلاً من تقويضها.

6 رجال الشرطة

يؤدّي رجال الشرطة وظيفةً مهمّة في إدارة المخاطر المرتبطة بالفرد، وتيسير دمجّه في المجتمع؛ إذ يمكنهم الإسهام في تقويم احتياجات الفرد وتخفيف خطره على المجتمع. لكن من المهمّ التوازن الصحيح بين السعي للتخفيف من المخاطر والحاجة إلى بناء الثقة. ويمكن الاستعانة برجال الشرطة لتسهيل انتقال الأفراد إلى المجتمع بحكم اتصالهم بهم قبل الإفراج عنهم وبعده.

7 مراقبو الإفراج المشروط عن المجرمين

غالبًا ما يتفاعل العاملون في هذه الخدمت مع المجرمين قبيل الإفراج عنهم وبعده، فهم بذلك الجسر الذي يربط بين مبادرات إعادة التأهيل والإدماج في السجن وخارجه. ومن هنا تأتي أهمية مشاركتهم في هذه البرامج، ولا سيّما للبدء بها في السجن والتحضير للانتقال إلى المجتمع. وقد يأخذ إسهامهم في هذه البرامج أشكالاً مختلفة، منها: وضع خطط إعادة الإدماج في المجتمع ودعم تنفيذها، ومراقبة مدى التزام السجناء المفرج عنهم بالشروط المفروضة على الإفراج، وتأمين الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لهم عند خروجهم من السجن، وتزويدهم بالأدوات اللازمة للتكيّف مع بيئتهم والاندماج مجدداً في المجتمع.

8 الحكومات المحليّة

يمكن أن تؤدّي السلطات المحليّة عملاً رئيساً في وضع مبادرات برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجن وتنفيذها؛ لأنها غالباً مسؤولة عن معظم ما يحتاج إليه المستفيدون في مناطقها. فعلى سبيل المثال قد يتسنى للحكومة مساعدة الفرد في العثور على عمل أو مسكن. ويمكنها تسيق البرامج التي تضمّ جهات متعدّدة ضمن المناطق الواقعة تحت إدارتها، فضلاً عن كونها حلقة الوصل بين المجتمع والشرطة والجهات الأمنية الأخرى المشاركة في البرنامج، وبين الممارسين على المستوى المحلي والحكومة الوطنية.

العاملين في هذه البرامج تحديات خاصة. فغالبًا ما يُنظر إلى النساء والفتيات على أنهن ضحايا، ويجري التعامل معهن خارج نظام العدالة الجنائية، مما يحرمهن من جزء كبير من الدعم المتوافر لإعادة التأهيل والإدماج. وتُوصم النساء والفتيات من ضحايا العنف الجنسي بعار إضافي في مجتمعاتهن، وتكون لديهن احتياجات نفسية واجتماعية وصحية خاصة، ولدى كثيرات منهن أطفال ربما ولدوا نتيجة الزواج القسري أو الاغتصاب. وقد تعاني النساء العائدات من مناطق النزاع أيضًا عواقب اقتصادية؛ إذ يُجبرن على العمل لإعالة أسرهن بعد وفاة أزواجهن في ساحة القتال.

ولهذا يُوصى بأن تراعي أدوات تقويم المخاطر والاحتياجات الفوارق بين الرجال والنساء. وعلى الحكومات أن تدرّب الممارسين على رصد حالات التحيز اللاشعوري ضد النساء والتخفيف منها. ويجب أن تتضمن البرامج وسائل مخصصة للنساء والفتيات، مثل التعامل مع ضحايا الاغتصاب، وتربية الأطفال، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. مع إشراك ممثلاتٍ عن سلطات تطبيق القانون، وخدمات الاستشارات النفسية والاجتماعية، والإرشاد الديني، إلى جانب قيادات نسائية من منظمات المجتمع المدني، في وضع البرامج المقترحة وتنفيذها.

أما الأطفال فقد يعاني بعضهم صدمات شديدة لكونهم ضحايا للعنف أو شاهدين عليه، أو بسبب مشاركتهم في أعمال عنف. لذلك ينبغي وضع خطة دعم شاملة لكل حالة فردية تلبي احتياجات الطفل. ويشمل ذلك تطوير أداة تقويم المخاطر والاحتياجات المتعلقة بالأطفال، وتقويم الصحة النفسية والعامّة للطفل، وتوفير الدعم التعليمي له، والتعاون مع الشرطة وخدمات الرعاية الاجتماعية لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى مراعاة مصالح الطفل وضرورة ضمان الأمن العام. ولا بدّ من الاهتمام الخاص بالأثر السلبي المحتمل لشبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت في كفّ الطفل عن العنف وإدماجه في المجتمع.

ب. العاملون في الخدمات الصحية والنفسية

يحتاج العاملون في مجال الصحة النفسية إلى التدريب على تقديم البرامج القائمة على معالجة الصدمات، والتعامل مع الأفراد الخطرين، والتعاون مع المتخصصين من الجهات المختلفة المشاركة. ومن أبرز برامج التدريب في هذا المجال دورة تدريبية شاملة تُعنى بتقديم الإرشاد النفسي في برامج إعادة التأهيل والإدماج، أعدّها المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللجوءين، تتضمن عناصر نظرية وأخرى عملية، وتعدّ إلزامية لكل راغب في المشاركة في هذه البرامج بالتعاون مع الحكومة الألمانية. وينبغي اتخاذ خطوات مناسبة لمعالجة أيّ نقص في القدرات والموارد في قطاع الصحة والرعاية الاجتماعية، وإزالة العوائق الثقافية التي تحول دون طلب المساعدة من المتخصصين في الصحة النفسية السائدة في بعض الثقافات.

ج. المجتمع المدني

تجهيز منظمات المجتمع المدني بالمعارف والمهارات ضرورة لرفع مستوى إسهامها في برامج إعادة التأهيل والإدماج إلى أقصى حدّ ممكن. فقد يحتاج المرشدون الدينيون إلى التدريب الأساسي في مبادئ الرعاية الاجتماعية وعلم النفس، أو إلى تطوير معرفتهم بالمنظمات الإرهابية أو الأفكار المتطرفة التي تحض على العنف.

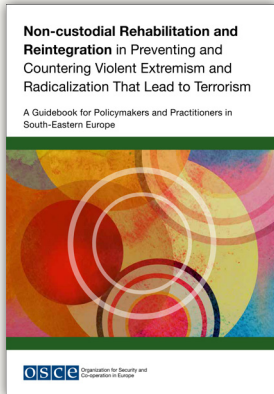
ويمكن للحكومات تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مبادرات إعادة التأهيل والإدماج؛ ببناء القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني، في إدارة المشاريع، والإدارة المالية، والمراقبة المستمرة والتقويم، وتسهيل تبادل المعلومات فيما بين المنظمات المختلفة، وبينها وبين الممارسين الآخرين، وتوفير التدريب في استخدام وسائل الاتصال والتوعية، ودعم الجهود الرامية إلى تطبيق الخبرات المكتسبة في المجال.

احتياجات النساء والأطفال

عند وضع برامج إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون، ينبغي مراعاة احتياجات النساء والأطفال التي قد تفرض على



إعادة التأهيل والإدماج خارج السجون لمكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب دليل لواقعي السياسات والممارسين في جنوب شرق أوروبا



Non-custodial Rehabilitation and Reintegration in Preventing and Countering Violent Extremism and Radicalization That Lead to Terrorism: A Guidebook for Policymakers and Practitioners in South-Eastern Europe

January 2020

the Organization for Security and Co-operation in Europe

www.osce.org







الائتلاف الإسلامي لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION